

## سياسة فرنسا تجاه المسألة المصرية 1838-1840م دراسة في ضوء وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة

يوسف حسين يوسف عمر\*

### ملخص

أثرت المسألة المصرية في علاقات فرنسا مع الدول الأوروبية والدولة العثمانية، وكادت أن تؤدي إلى حرب عامة بين هذه الدول؛ لذلك تطرقت هذه الدراسة من خلال الاعتماد على وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة إلى مقدّمة عن بداية المسألة المصرية منذ عام 1831م حتى بداية المرحلة الثانية من الصراع بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا عام 1838م. كما تطرقت إلى دراسة موقف فرنسا من محاولات محمد علي باشا الاستقلال عن الدولة العثمانية، والحلول المطروحة لتسوية هذه المسألة، وموقفها من توقيع اتفاقية بلطة ليمان التجارية في 16 أغسطس/ آب 1838م، ومعركة نصيبين في 24 يونيو/ حزيران 1839م، وإعلان إصلاحات خط شريف جلاخانه في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1839م، والتصعيد العسكري الفرنسي، ومناقشة أسبابه، حتى وضعت الحرب أوزارها بتوقيع اتفاقية لندن في 15 يوليو/ تموز 1840م، ومناقشة أسباب رفض فرنسا لقرارات هذه الاتفاقية ثم قبولها فيما بعد، إلى جانب تناول الجهود الحربية الأوروبية التي أدت إلى نهاية المسألة المصرية. وستعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي، الذي يُعدّ الأكثر ملاءمة لمثلها.

الكلمات الدالة : فرنسا، مصر، الدولة العثمانية، المسألة الشرقية، محمد علي باشا.

### المقدمة

كان والي مصر محمد علي باشا (17 مايو/ أيار 1805 - 2 مارس/ آذار 1848م) يعتقد أنه قدّم خدماتٍ كثيرةً إلى الدولة العثمانية، خصوصاً بعد أن قضى على بقايا المماليك في مذبحة القلعة عام 1811م، وعلى الحركة الوهابية في شبه الجزيرة العربية 1811-1818م، كما حاول قمع الثورة في المورة Morea باليونان 1821-1827م، لذلك طلب من الدولة العثمانية أن تكافئه رسمياً جزءاً ما قدّم، من خلال منحه ولاية الشام إلى جانب ولاية مصر له ولأبنائه من بعده<sup>(1)</sup>، لكنّ الدولة العثمانية رفضت ذلك، فقرر محمد علي باشا أن يحصل على مُبتغاه بالقوة العسكرية؛ إذ طلب من ابنه إبراهيم باشا شن الحرب على الدولة العثمانية، الذي بدوره استطاع الاستيلاء على بلاد الشام بعد هزيمة الدولة

\* قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين. تاريخ الاستلام: 2019/8/27، تاريخ القبول: 2020/1/28.

(1) Shillington, Kevin (ed). *Encyclopedia of African History* (New York: Fitzroy Dearborn, 2005), Vol. 1, pp. 782-3.

العثمانية أكثر من مرة<sup>(2)</sup>، وفي ديسمبر/ كانون الأول 1832م أرسل السلطان محمود الثاني (28 يوليو/ تموز 1808- 1 يوليو/ تموز 1839م) آخر جيوشه، إلا أن هذه الجيوش هُزمت ودُحرت في قونية Konya في 21 ديسمبر/ كانون الأول 1832م، وبات السلطان بذلك تحت رحمة هذا التابع الثائر<sup>(3)</sup>.

ألقي تمرد محمد علي باشا على الدولة العثمانية بظلاله على العلاقات الأوروبية، لذلك تدخلت هذه الدول بين الأطراف المتصارعة، الأمر الذي أفضى إلى توقيع صلح كوتاهية Kütaḥya، في 8 أبريل/ نيسان 1833م؛ إذ تنازلت الدولة العثمانية بموجبه عن كل بلاد الشام، وأقرت كذلك بولايته على مصر وكريت وأصنة، وبولاية ابنه إبراهيم باشا على جدة، وتعهد محمد علي باشا لقاء ذلك أن يُؤدّي للسلطان العثماني سنويًا كلّ الأموال التي كان يؤدّيها الولاة العثمانيون في مصر كل عام<sup>(4)</sup>، إلا أن صلح كوتاهية لم يكن بمثابة تسوية دائمة؛ فهو لم يكن معاهدة أو اتفاقية رسمية بين الطرفين؛ بل كان صلحًا بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي باشا من أجل إنهاء حالة الحرب. وبناء عليه، بدأ الانسحاب الفعلي والتدريجي لإبراهيم باشا من الأناضول، رغم الخلاف الذي كان لا يزال قائمًا بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا على منطقة أضنة Adana<sup>(5)</sup>.

وفي ظل استمرار تذبذب المواقف الأوروبية الخاصة بحماية الدولة العثمانية قررت روسيا الضغط على الدولة العثمانية من خلال التشكيك بنوايا محمد علي باشا والدول الأوروبية من الصراع الدائر، الأمر الذي دفع بالدولة العثمانية إلى توقيع معاهدة هونكار إسكلكة سي Hünkâr İskelesi مع روسيا في 8 يوليو/ تموز 1833م، التي تنصّ بشكل واضح على تقديم المساعدة الروسية للدولة العثمانية مقابل قيام الأخيرة بإغلاق المضائق في وجه السفن الحربية "عند الحاجة"، الأمر الذي يعني ضمناً عند طلب روسيا، ممّا أثار الدبلوماسية الأوروبية وفي مقمّتها فرنسا وبريطانيا، اللتان نشطتا دبلوماسياً من أجل مقاومة هذه المعاهدة، التي "تعدّ في ظاهرها معاهدة تحالف وفي باطنها معاهدة حماية"<sup>(6)</sup>. أدت معاهدة هونكار إسكلكة سي إلى زيادة النشاط السياسي والدبلوماسي الأوروبي للحيلولة دون ازدياد النفوذ الروسي في الدولة العثمانية. لذلك عملت هذه الدول من أجل حل المشكلة القائمة بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا، ورغم أن هذه الجهود لم تحقق آنذاك نجاحاً يُذكر فإنها على الأقل ساهمت بشكل كبير في عدم تجدد القتال في حينه بين الطرفين، ممّا أدى إلى وجود حالة من الاسترخاء في النشاط الدبلوماسي والعسكري استمر منذ نهاية عام 1833م حتى عام 1838م، وهي المدة الفاصلة بين المرحلة الأولى من الصراع 1831-1833م والمرحلة الثانية 1838-1840م.

### نهاية المرحلة الأولى وتجدد صراع المرحلة الثانية عام 1838م.

توقف الصراع جزئياً بين محمد علي باشا والدولة العثمانية بين عامي 1834م و1837م؛ حيث هدأت الأمور ووقفت فيها الحرب، واستطاع فيها الدبلوماسيون الفرنسيون وغيرهم أخذ استراحة لالتقاط الأنفاس، حتى إذا جاء عام 1838م

(2) Dodwell, Henry. *The Founder of Modern Egypt, A Study of Muhammad Ali* (Cambridge: At the University Press 1931), p. 108.

(3) Grant, J. A and Temperley, Harold. *Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries 1789-1939* (London: Longmans, Green and Co., 1948), p. 261.

(4) (Foreign Office) F. O. 78-227, Campbell to Palmerston, 15 May 1833.

(5) F. O. 78-227, Campbell to Palmerston, 9 May 1833; F. O. 27-465, Arthur Aston to Palmerston, Paris, 29 April 1833.

(6) British and Foreign State Papers 1832-1833, Foreign Office (London: James Ridgway and Son, 1836), Vol. 20, pp. 1176-80; Hurewitz, J. C. *Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1535-1914* (New Jersey: Van Nostrand, 1956), Vol. I, pp. 105-6.

تجدد الصراع وتجدد معه النشاط الدبلوماسي في أوروبا، وكان سبب ذلك التوتر، كما ذكرت التقارير التي أرسلها القنصل الفرنسي العام في مصر السيد كوشيليه Monsieur Cochelet (1837-1841م) إلى حكومته، تتعلق بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها محمد علي باشا من أجل تدعيم قوته الحربية، مما يفهم ضمناً بأن هذه الاستعدادات هي لمواجهة الدولة العثمانية<sup>(7)</sup>. وأكدت هذه التقارير أن جيش محمد علي باشا بلغ 140 ألف جندي. وأشار كوشيليه في تقاريره إلى ادعاءات محمد علي باشا، التي أكدت أن حشود السلطان لجيوشه تستدعي منه هذه الجهود الحربية من أجل الدفاع عن النفس<sup>(8)</sup>، من خلال فرض التجنيد الإجباري في مصر والشام، والعمل على زيادة قواته البحرية<sup>(9)</sup>.

لذلك أرسل وزير الخارجية البريطاني، هنري جون تيمبل والمعروف باسم فيسكونت بالمرستون الثالث Henry John Temple, 3rd Viscount Palmerston (18 أبريل/ نيسان 1835-2 سبتمبر/ أيلول 1841م) إلى السفير البريطاني في باريس جرانفيل ليفيسون-جوير Granville Leveson-Gower (1830-1835م)، كي يقترح على رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها، الكونت لوي ماثيو موليه Louis-Mathieu Molé (6 سبتمبر/ أيلول 1836-31 مارس/ آذار 1839م) أن يحذو حذو بريطانيا من خلال إرسال تعليمات مشابهة للقنصل الفرنسي في مصر كوشيليه، كي يقدم مذكرة للاستفسار عن استعدادات محمد علي باشا العسكرية<sup>(10)</sup>.

وبناء عليه، أجرى جرانفيل محادثات مع الملك الفرنسي لوي فيليب الأول Louis-Philippe I (9 أغسطس/ آب 1830-24 فبراير/ شباط 1848م)، وكذلك مع مولي بشأن موضوع زيادة قوات الجيش المصري، واستعدادات محمد علي باشا العسكرية، التي تشبه حالات الحرب، واستطاع جرانفيل إقناعهما بضرورة أن يحذو القنصل الفرنسي في مصر كوشيليه حذو القنصل العام البريطاني في مصر باتريك كامبل Patrick Campbell (1833-1841م) من أجل تقديم احتجاج مماثل<sup>(11)</sup>، وهو ما تم فعلاً؛ إذ قدم القنصلان البريطاني والفرنسي لمحمد علي باشا مذكرةً مشتركة للاستفسار عن استعداداته العسكرية والهدف منها<sup>(12)</sup>.

علم مولي في ذلك الوقت بأن القوات العسكرية الروسية في ميناء أوديسا Odessa وغيرها من الموانئ المجاورة الموجودة على البحر الأسود نشطت إلى درجة كبيرة، وأن الأسطول الروسي أصبح في حالة إعداد واستعداد للقوات بهدف الاستيلاء على مضيق البسفور والدردينيل، وأن التقارير الواردة من إستانبول خلقت شعوراً عاماً بأن الحرب وشيكة الوقوع بين محمد علي باشا والسلطان العثماني، كما وردت إلى مولي تقارير من القناصل الفرنسيين في أماكن أخرى تؤكد أن القيصر الروسي نيقولا الأول Emperor Nicholas I (1 ديسمبر/ كانون الأول 1825-2 مارس/ آذار 1855م) أعد العدة من أجل الاعتداء على الأراضي العثمانية المجاورة لأراضيه، ومد سلطته ونفوذه عليها وفقاً لمعاهدة هونكار أسكلكه سي، وقد أثارت هذه التقارير مولي؛ إذ عدها تمثل خطراً كبيراً على مصالح فرنسا؛ لذلك قام مولي بنقل هذه الأخبار إلى جرانفيل، الذي بدوره نقلها بدوره إلى حكومته في لندن، ليتأزم الموقف في أوروبا من جديد<sup>(13)</sup>.

(7) F. O. 27-555, Foreign Office to Granville, 16 February 1838, No. 82.

(8) F. O. 27-559, Granville to Palmerston, Paris, 19 February 1838, No. 44; F. O. 27-559, Granville to Palmerston, Paris, 23 February 1838; F. O. 27-560, Granville to Palmerston, Paris, 16 April 1838, No. 124.

(9) F. O. 27-560, Granville to Palmerston, Paris, 23 March 1838, No. 89.

(10) F. O. 27-555, Foreign Office to Granville, 16 February 1838, No. 82.

(11) F. O. 27-560, Granville to Palmerston, Paris, 9 March 1838, No. 73.

(12) F. O. 27-555, Foreign Office to Granville, 16 February 1838, No. 82.

(13) F. O. 27-560, Granville to Palmerston, Paris, 16 April 1838, No. 124.

يتضح مما سبق أنّ وثائق وزارة الخارجية البريطانية تناولت بشكل كبير تأزم الموقف الأوروبي بسبب المسألة المصرية، وحجم الاستعدادات العسكرية، الأمر الذي قد يُفضي إلى حرب أوروبية لا تُحمد عقباها.

### محمد علي باشا ومحاولة الاستقلال عن الدولة العثمانية.

ألقت وثائق وزارة الخارجية البريطانية الضوء بشكل كبير على رغبة محمد علي باشا في الاستقلال عن الدولة العثمانية، الأمر الذي جعل من الضروري أن يجتمع ممثلو الدول الأوروبية العظمى وهي: بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا، من أجل وقف هذه الإجراءات، التي ستوقع في حال تنفيذها "أضرارًا بالغة" بالسلام في هذا الجزء المهم من العالم<sup>(14)</sup>، في الوقت الذي ثارت فيه الشكوك لدى فرنسا وروسيا تجاه ميل الحكومة البريطانية إلى الموافقة على استقلال محمد علي باشا، إلا أن بالمرستون سرعان ما نفى أي رغبة أو ميل لبلاده في فعل ذلك<sup>(15)</sup>.

دخلت الدول الأوروبية العظمى في مناقشات واتصالات عدة من أجل العثور على صيغة أو حل مرضي لمسألة استقلال محمد علي باشا، لكن لم توفّق أي دولة آنذاك في تقديم حل يُرضي بقية الدول الأخرى، كما أن السفير الروسي في باريس بايوتر بتروفيتش بالن Pyotr Petrovich Palen (11 مارس/ آذار 1835-8 أبريل/ نيسان 1841م) ذكر لمولي ضرورة اتحاد الدول الأربع العظمى وهي: بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا في الاعتراض بشدة ضد نوايا محمد علي باشا، وإلا فإن روسيا لديها الاستعداد والوسائل الكفيلة لردعه بالقوة عن تنفيذ أهدافه، إلا أن مولي عبّر لجرانفيل عن رفض فرنسا للاقتراحين الروسيين، كما شكّك في إمكانية تقديم الدول الأربع لاحتجاج مشترك، وعرض مولي أن تقوم كل دولة بشكل منفرد بتقديم احتجاجها الذي يتفق واحتجاجات الدول الأخرى، ورغم أن مولي حذر من استخدام روسيا القوة ضد محمد علي باشا<sup>(16)</sup>، فإنّ سفير فرنسا في لندن هوراس سيباستياني Horace Sébastiani (1835-1840م)، أكد أن بلاده ستقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع استقلاله<sup>(17)</sup>.

لذلك، قررت فرنسا التعاون مع بريطانيا من خلال إرسال أسطولها إلى جانب الأسطول البريطاني إلى السواحل المصرية، كما أصدرت وزارة الخارجية الفرنسية أوامر إلى سفيرها في إستانبول ألبن - رين روسين Albin-Rein Roussin (1832-1839م) من أجل حث الحكومة العثمانية على عدم التحرك والرد مباشرة، في حالة إعلان محمد علي باشا الاستقلال عنها<sup>(18)</sup>.

ورغم ذلك، عبر القنصل الفرنسي العام في مصر كوشيليه عن شكوكه في أن الحكومة البريطانية تميل إلى تنبّي وجهات نظر محمد علي باشا، وأنها لن تبدي معارضة كبيرة تجاه رغبته في الاستقلال؛ وذلك بسبب التسهيلات التي حصلت عليها منه بخصوص تسهيل طرق مواصلاتها إلى الهند<sup>(19)</sup>.

على كلّ، أرسل جرانفيل إلى بالمرستون، مؤكّداً له قيام كوشيليه بمحاولة التأثير في محمد علي باشا كي يعدل عن

(14) F. O. 27-560, Granville to Palmerston, Paris, 4 June 1838; F. O. 27-360, Granville to Palmerston, 4 June 1838, No. 190.

(15) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 4 June 1838.

(16) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 4 June 1838.

(17) F. O. 78-332, Granville to Palmerston, 8 June 1838, No. 192; F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 8 June 1838, No. 192.

(18) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 15 June 1838, No. 203.

(19) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 18 June 1838; F. O. 78-332, Granville to Palmerston, Paris, 18 June 1838, No. 207.

قراره الخاص برغبته في إعلان الاستقلال، إلا أن الأخير كرّر له عزمه على فعل ذلك، مما دفع فرنسا إلى تهديده بحصار الموانئ المصرية<sup>(20)</sup>، بينما قدّمك قناصل الدول الأوروبية العظمى في مصر احتجاجات بلادهم كلّ بشكل منفرد إلى محمد علي باشا كما اقترح مولاي، وذلك في محاولة لإثباته عن عزمه الاستقلال، وكان ذلك يمثل انتصاراً لوجهة نظر مولاي<sup>(21)</sup>.

أكد جرانفيل لبالمرستون في 25 يونيو/ حزيران 1838م أن فرنسا قامت بدور الوساطة من أجل تقريب وجهات النظر بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا؛ إذ عُقد لقاء في إستانبول بحضور مندوبين عن الطرفين العثماني والمصري، برئاسة السفير الفرنسي في إستانبول روسين، الذي طرح مشروعاً فرنسياً يقضي بأن يُعيد محمد علي باشا جزيرة كريت إلى السلطان، ويُخفّض عدد جيشه وأسطوله ويزيد الجزية، وذلك مقابل تعهد فرنسا بأن تضمن له إدارة جميع ممتلكاته الأخرى، وبأن تتال عدا ذلك موافقة الحكومة العثمانية وسائر الدول العظمى على هذه التسوية، وصرّح مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية الفرنسية إميل ديساج Émile Desages أن هذه التسوية لا تعني، بأية حال، منح محمد علي باشا الاستقلال الناجز، إلا أن هذه الوساطة والأفكار لم تلقَ قبولاً لدى الدول الأوروبية الأخرى<sup>(22)</sup>.

اجتمع القنصل الفرنسي العام في مصر السيد كوشيليه مع محمد علي باشا مجدداً، وتناقشا بخصوص رغبة الأخير إعلان استقلاله؛ إذ أكد محمد علي باشا له بأنه لا يوجد ما يُؤخّره عن إعلان استقلاله؛ وذلك بسبب تقدّم سنّه، ومن أجل تحقيق مصالح أبنائه وسلالته، وأنه ينتظر رداً من الحكومة الفرنسية، بخصوص موافقة الحكومة العثمانية على ذلك من عدمه<sup>(23)</sup>، وهذا إن دلّ فإنه يدلّ بما لا يدع مجالاً للشكّ على أنّ فرنسا بشكل أو بآخر كان تعمل كوسيط بين محمد علي باشا والحكومة العثمانية، بقطع النظر عما يبدو تعاوناً فرنسياً مع بريطانيا في هذا الاتجاه.

وعندما اجتمع قنصلاً بريطانيا وفرنسا في مصر مع محمد علي باشا، تحدّث الأخير صراحةً عن أمانيه في إقامة "إمبراطورية عربية" في الشرق، وأنه حتّى ابنه إبراهيم باشا من أجل تحقيق تلك الأمنية<sup>(24)</sup>، لذلك اجتمع وزير خارجية بريطانيا بالمرستون بشكل منفرد مع سفراء روسيا والنمسا وفرنسا في لندن لمناقشة هذه المسألة؛ إذ أكّد الجميع في هذا الاجتماع عزم حكوماتهم على التصدي لمشروع محمد علي، إلا أنهم اختلفوا بخصوص وسائل مقاومته، فالسفير الروسي في لندن كارل أندري بوزو دي بورجو Karl Andrea Pozzo di Borgo (1835-1839م) اقترح ضرورة إصدار الأوامر للأسطول البريطاني في البحر المتوسط من أجل حصار سواحل مصر والشام؛ وذلك لإعطاء ثقل لاحتجاج هذه الدول، وهذا يعني استبعاد الأسطول الفرنسي، أما سفير النمسا بول أنتون استرهازي Paul Anton Esterházy (1815-1842م)، فقد طالب بالتدخل الفعال من كل الدول؛ لأن التهديد لن يكون كافياً لردع محمد علي باشا، وقد خلّص إلى القول بضرورة أن يكون أسطولاً بريطانيا وفرنسا في خدمة السلطان وقت الحاجة، على أن يقطعاً معاً طرق المواصلات البحرية بين مصر والشام، لكنّ بالمرستون واسترهازي اتفقا على أن الحرب إذا اشتعلت فإنها ستكون لصالح محمد علي باشا، وهو ما سيحذو بروسيا إلى تنفيذ معاهدة هونكار إسكله سي، ومن ثمّ استيلائها على مضيق البوسفور والدردينيل، ممّا يُشكل خطراً كبيراً على مصالح النمسا وبريطانيا وفرنسا<sup>(25)</sup>.

(20) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 18 June 1838, No. 707.

(21) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 22 June 1838.

(22) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 25 June 1838.

(23) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 2 July 1838, No. 230.

(24) F. O. 7-276, Metternich a Prince Esterhazy, Vienna, Le 26 Juin 1838.

(25) F. O. 27-557, Foreign Office to Granville, 3 July 1838, No. 297.

وهذا إن دلّ فإنه يدلّ على أن فرنسا كانت تريد استخدام المسألة المصرية من أجل تحقيق مصالحها، ولكنها لا تريد بأيّ حال أن يعلن محمد علي باشا استقلاله عن الدولة العثمانية، أو أن يؤدي أيّ تصرف قد يقوم به إلى إقحام فرنسا رغماً عنها في حرب مع القوى الأوروبية المتحالفة ضده، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعود على فرنسا بنتائج سلبية.

### جدلية حلّ المسألة المصرية.

اقترح بالمرستون للحيلولة دون إعلان محمد علي باشا استقلاله الوصول إلى اتفاق بين بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا، بحيث تتعهد الدول البحرية الدفاع عن الدولة العثمانية بحرّاً، بينما تقوم النمسا بالتدخل برّاً في الشام، في حين يمكن لبروسيا المشاركة من خلال إرسال المزيد من الضباط لتنظيم الجيش العثماني، وطلب بالمرستون من سفيره في باريس جرانفيل نقل هذا الاقتراح إلى مولي، كما عرض بالمرستون مواقفه هذه على السفير الفرنسي في لندن سيباستياني، الذي أبدى موافقته على اقتراح بالمرستون، وأكد سيباستياني أنه من الضروري لاستمرار السلام في أوروبا والحفاظ على توازن القوى Balance of Powers أن يُحال دون تحطّم الدولة العثمانية بسبب محمد علي باشا، وأن التحرك البحري لن يكون كافياً لذلك، وأن التحرك الروسي المنفرد سيكون في غاية الخطورة، ويجب منعه قدر المستطاع، كما يجب مشاركة النمسا في هذه الجهود من خلال تقديم المساعدة البرية، وأن وقف محمد علي باشا ممكن فقط بعقد تحالف واضح بين الدول الأوروبية العظمى الأربع؛ لأن المساعدة العسكرية التي ستقدّمها دولة واحدة لن تكون كافية، كما وعد سيباستياني في نهاية اللقاء بنقل هذه الآراء إلى مولي (26).

أحدثت اقتراحات بالمرستون هذه والتحركات السياسية البريطانية قلقاً في فرنسا، وهذا ما يتضح من خلال رسائل جرانفيل منذ أوائل شهر يوليو/ تموز 1838م؛ إذ أبدى مولي في البداية حاجته إلى بعض الوقت لدراسة اقتراح بالمرستون ومناقشته مع الحكومة الفرنسية (27)، إلا أنه سرعان ما عاد ليؤدي تحفظه الشديد على هذا الاقتراح، كما عبّر عن عدم رضاه عما أبداه سيباستياني من آراء بخصوص إمكانية قيام النمسا بتقديم المساعدة البرية للسلطان ضد محمد علي باشا، وعدّه أبدياً رأيه من غير أوامر مسبقة. أما الملك الفرنسي لوي فيليب فعبّر عن رضاه على ما جاء على لسان سيباستياني في لندن، إلا أنه شكك في إمكانية تحمل النمسا للأعباء المالية لهذه المساعدة، كما شكك تماماً في إمكانية موافقة برلماني فرنسا وبريطانيا على مساعدة النمسا في هذه التكلفة (28).

اجتمع جرانفيل مع مولي في باريس يوم 9 يوليو/ تموز 1838م؛ إذ أظهر مولي اعتراضه مجدداً على اقتراح إرسال النمسا قوات برية لمساعدة السلطان؛ لأنّ الأخيرة لا تستطيع القيام بذلك من غير مساعدة الدول الأخرى، كما أنه ممّا لا يُرضي فرنسا قيام جيش نمساوي باحتلال أراضي الدولة العثمانية، وأبدى مولي موافقته فقط على تقديم احتجاج مشترك إلى محمد علي باشا، تُعلن فيه الدول العظمى عزمها على مقاومة نيته في الاستقلال. أمّا جرانفيل فأوضح له أنّ هذا الموقف سيؤدي إلى تنفيذ روسيا لمعاهدة هونكار إسكلة سي، وأنّ محمد علي باشا لديه قناعة بأن تقدّم القوات الروسية في الأراضي العثمانية سيخلق انقساماً بين بريطانيا وفرنسا من جهة وروسيا من جهة أخرى، وأن استخدام الدول لأسلوب التهديد فقط ضد محمد علي باشا لن يثبته عن تنفيذ استقلاله، إلا أن مولي رد عليه بأن لديه ثقة في التأثير الذي ستحدثه المظاهرة البحرية لأسطولي فرنسا وبريطانيا أمام سواحل مصر والشام على محمد علي باشا، وعبّر

(26) F. O. 27-557, Foreign Office to Granville, 3 July 1838, No. 297.

(27) F. O. 27-567, Granville to Palmerston, 6 July 1838.

(28) F. O. 27-567, Granville to Palmerston, 6 July 1838, Most Confidential.

عن عدم ميله لانضمام أسطول روسيا إلى أسطول الدولتين، كما أبدى مولي اعتراضه على اقتراح مستشار النمسا ووزير خارجيتها كليمنز فون مترنيخ (Klemens von Metternich) (8 أكتوبر/ تشرين الأول 1809-13 مارس/ آذار 1848م) بأن يتم عقد مؤتمر بين الدول العظمى في لندن؛ إذ قال: "إذا تم عقد مثل هذا المؤتمر، الذي يتناول أمور الشرق؛ فإن روسيا وبريطانيا ستصبحان أكثر دولتين تحسد كلٌّ منها الأخرى. أمّا باريس، فيوصفها أكثرهم حيادًا، فسكون المكان الأنسب من لندن لانعقاد المؤتمر، وهنا عبّر جرانفيل عن دهشته، وأجاب مولي: بأنه كان دائمًا يَعدُّ أن فرنسا وبريطانيا لهما نفس الاهتمام في معارضة الاقتراب الروسي من الشرق، وفي اعتراض رغبتها في احتلال المضائق العثمانية، وإقامة نفوذ مهيم في البحر المتوسط<sup>(29)</sup>.

استمرّ مولي في الأيام اللاحقة على قناعاته بأن اللهجة التي سيستخدمها قناصل الدول الأوروبية الأربع لا يمكن أن تغشل في الضغط على محمد علي باشا، خاصة إذا ظهر أسطولاً بريطانيا وفرنسا على ساحل مصر من أجل تنفيذ تعهد الدولتين بمساندة السلطان وقت الحاجة، كما بقي مولي على قناعاته السابقة بعدم الحاجة إلى الدخول في أية تسوية بخصوص تقديم مساعدة عسكرية للحكومة العثمانية والسلطان ضد محمد علي باشا<sup>(30)</sup>.

أمّا محمد علي باشا فقد أبدى رغبته مجددًا في إعلان استقلاله؛ لذلك أعاد القنصل الفرنسي في مصر كوشيليه إلى ذاكرة محمد علي باشا الأمثلة الكثيرة ما قدمته له الحكومة الفرنسية من خدمات، وما تحتفظ له به من مشاعر الود، كما أعرب له عن أسف فرنسا الشديد لأنه يفكر في أمرٍ يعود عليه وعلى أسرته بالخراب، وأنّ فرنسا بلا شك تقاوم أي محاولة لانفصاله عن الحكومة العثمانية، وأنها تتّضم إلى الدول الأوروبية العظمى، التي تُعارض مثل هذا الموقف<sup>(31)</sup>. أظهرت بريطانيا والقوى الأوروبية ارتياحها من الموقف الذي وقفته الحكومة الفرنسية تجاه مسألة استقلال محمد علي باشا عن الدولة العثمانية، وما أصدرته من تعليمات بهذا الشأن إلى كوشيليه<sup>(32)</sup>، وعندما بدا لمولي أنذاك اقتناع بريطانيا بأراء فرنسا عبر عن أمله في أن تستطيع بريطانيا وفرنسا بما لهما من نفوذ في إستانبول فتح باب المفاوضات بين الدولة العثمانية ومحمد علي باشا من جديد لضمان إعطاء الأخير جزءاً من البلاد التي يحكمها، كي توول إلى ابنه إبراهيم باشا من بعده، على اعتبار أن ذلك سيكون سبباً أكثر سهولة من أجل تنازل محمد علي باشا عن مشروع الخصاص بالاستقلال<sup>(33)</sup>.

لذلك بذلت فرنسا وبريطانيا جهودهما الدبلوماسية، حتى بدأت المفاوضات فعلاً بين السلطان ومحمد علي باشا، التي ناقشت موضوع إسناد ولاية مصر وولاية عكا إلى إبراهيم باشا، وفيما يختص بقيام محمد علي باشا بالسيطرة على الشام فإن بريطانيا وفرنسا أعلنتا أنهما لن تدخلتا إلى هذه المناطق إلا إذا دُعيتا إلى ذلك؛ لأن الأمر لا يعدو أن يكون خلافاً بين السلطان وأحد أتباعه، وليس لدولة أجنبية أن تتدخل فيه ما لم يتم استدعاؤها<sup>(34)</sup>، وقد يكون هذا سبباً آنذاك، في ورود رسائل من كوشيليه إلى الحكومة الفرنسية تُعد كافية للاقتناع بأن محمد علي باشا، وإن كان مهيباً للدفاع عن نفسه ضدّ أيّ اعتداء، إلا أنه لا ينوي إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية<sup>(35)</sup>.

(29) F. O. 27-567, Granville to Palmerston, 9 July 1838.

(30) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 13 July 1838.

(31) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 13 July 1838.

(32) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 16 July 1838.

(33) F. O. 27-562, Granville to Palmerston, Paris, 16 July 1838.

(34) F. O. 27-557, Foreign Office to Aston, 20 July 1838, Confidential.

(35) F. O. 27-563, Arthur Aston to Palmerston, Paris, 27 July 1838, No. 10; F. O. 27-563, A. Aston to Palmerston, Paris, 7 September 1838, No. 67

## توقيع اتفاقية بلطة ليمان 16 أغسطس/ آب 1838م.

وقّعت بريطانيا مع الدولة العثمانية في أثناء هذه المفاوضات اتفاقية تجارية عُرفت باسم اتفاقية بلطة ليمان The Commercial Convention of Balta-Liman في 16 أغسطس/ آب 1838م<sup>(36)</sup>، تعهدت فيها الحكومة العثمانية بمنح بريطانيا امتيازات تجارية كثيرة، وإلغاء الاحتكارات في جميع أنحاء الدولة، مقابل التظاهرات السياسية والعسكرية البريطانية الموعودة ضد محمد علي باشا<sup>(37)</sup>؛ لكن الحكومة العثمانية سرعان ما شعرت بخيبة الأمل؛ بسبب عدم إقدام بريطانيا على خطوات جدية بهذا الشأن<sup>(38)</sup>.

أما فرنسا، فقد أدركت ما ترمي إليه اتفاقية بلطة ليمان من إلغاء الاحتكارات في كل الأراضي العثمانية، لذلك عبّرت عن قلقها، واعتبر مولي أن المعاهدة تضر محمد علي باشا تمامًا؛ لأنها ستسحب عليه، وستؤثر في قوته العسكرية، التي يعتمد في تكوينها وإمداداتها تمامًا على نظام الاحتكار، ومن ثمّ فإنه لن يقبل التنازل عن احتكاراته، ممّا سيدفعه إلى إعلان استقلاله حال علمه ببنود هذه الاتفاقية، التي خلّص مولي إلى أن "عواقبها ستكون وخيمة"<sup>(39)</sup>.

لذلك ردّ بالمرستون على المخاوف الفرنسية بخصوص اتفاقية بلطة ليمان، وخصوصًا فيما يتعلق منها بإلغاء الاحتكارات، بأن ذلك سيكون له فوائد عظيمة ومهمة للغاية لكل الدول، التي لها معاملات تجارية في أراضي الدولة العثمانية. علاوة على ذلك، فإنها ستؤدي إلى دعم الإصلاحات الداخلية في الدولة العثمانية، مؤكّدًا أن بريطانيا لن تسمح لمحمد علي باشا بالاعتراض على الاتفاقية، وأنها ستعمل على تنفيذ كل شروط الاتفاقية بشكل كامل في ولايات الدولة العثمانية<sup>(40)</sup>.

ألقت اتفاقية بلطة ليمان بثقلها على العلاقات الأوروبية عامّة، والعثمانية المصرية خاصّة، وتوترت الأمور بشكل متسارع رغم المفاوضات الجارية آنذاك؛ إذ وصلت إلى مولي تقارير من كوشيليه بخصوص محادثاته مع محمد علي باشا، يتبيّن منها رغبة الأخير مجدّدًا في إعلان استقلاله بسبب اعتراضه على معاهدة بلطة ليمان، التي تُلغي كلّ الاحتكارات التي يعتمد عليها<sup>(41)</sup>.

اعترف مولي أخيرًا بأن اتفاقية بلطة ليمان مفيدة لكل الدول، التي لها علاقات تجارية مع الدولة العثمانية، إلا أن التجار البريطانيين سوف يستفيدون منها أكثر من تجار أي دولة أخرى؛ بسبب تفوقهم في رؤوس الأموال، كما أبدى تخوفه من اندلاع الحرب نتيجة إصرار بريطانيا على تنفيذ هذه الاتفاقية في كل أجزاء الدولة العثمانية، على اعتبار أن محمد علي باشا سيقاوم الاتفاقية؛ لأن قبولها يعني انصياعه لها وحرمانه من مصدر قوته، ووضع نفسه تحت رحمة السلطان، وأكد مولي ضرورة الحيلولة دون حدوث أزمة في الشرق وضرورة استمرار الوضع القائم، وهو ما كان يُمثّل الهدف من المفاوضات الأخيرة بين الدول العظمى والدولة العثمانية من جهة مع محمد علي باشا من جهة أخرى<sup>(42)</sup>.

(36) Hurewitz. *Diplomacy*, Vol. I, p. 110-1.

(37) Aksun, Ziya Nur. *Osmanli Tarihi, Osmanli Devleti'nin Tahlilli, Tenkidli Siyasi Tarih* (Istanbul: Ötügen Neşriyat A.Ş, 1995), Cilt.3, s. 226.

(38) F. O. 27-563, A. Aston to Palmerston, Paris, 10 September 1838, No. 72.

(39) F. O. 27-563, A. Aston to Palmerston, Paris, 10 September 1838, No. 72; F. O. 27-563, Foreign Office to Aston, 15 September 1838.

(40) F. O. 27-563, Foreign Office to Aston, 15 September 1838; F. O. 27-564, Granville to Palmerston, Paris, 17 September 1838, No. 257.

(41) F. O. 27-564, Granville to Palmerston, Paris, 17 September 1838, No. 257; F. O. 27-564, Granville to Palmerston, Paris, 17 September 1838, No. 257.

(42) F. O. 27-564, Granville to Palmerston, Paris, 21 September 1838, No. 262.



كرّر مولي عرض مخاوفه من اتفاقية بلطة ليمان في مناسبات عدة، وكان يعزز هذه المخاوف دائماً بالمعلومات الواردة إليه من مصر، التي تعيد بأن محمد علي باشا يرفض قبول هذه الاتفاقية<sup>(43)</sup>، وهو الموقف الذي كرره محمد علي باشا مراراً وتكراراً في اجتماعاته مع كوشيليه<sup>(44)</sup>.  
عاد التوتر من جديد بين محمد علي باشا والدولة العثمانية؛ لذلك أكدت فرنسا التزامها الخاص بضمان المحافظة على وحدة وتكامل الدولة العثمانية وعدم تجزئتها، وطلبت بضرورة موافقة الدولة العثمانية على السماح لسفنها بعبور مضائقها اقتداءً بروسيا<sup>(45)</sup>.

### موقعة نصيبين 24 يونيو/ حزيران 1839م

بينما كانت الدول الأوروبية منشغلة تماماً في كيفية حل المسألة المصرية، انتشر خبر معركة "نصيبين" Nizip التي انتصرت فيها القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا على القوات العثمانية في 24 يونيو/ حزيران 1839م، وفتحت الطريق مجدداً أمام قوات محمد علي باشا للتقدم صوب إسطنبول، وفي 1 يوليو/ تموز 1839م توفي السلطان محمود الثاني، ولم يُعلن عن هذه الهزيمة إلا بعد تنصيب ابنه الأكبر عبد المجيد الأول (2 يوليو/ تموز 1839-25 يونيو/ حزيران 1861م)، وكانت هذه الهزيمة تفرض على روسيا القيام بواجبها نحو تطبيق معاهدة هونكار إسكلة سي بشأن حماية الدولة العثمانية، لذلك، بادرت حكومات الدول الأربع، وهي: فرنسا وبريطانيا والنمسا وبروسيا إلى تقديم إنذار مشترك لمحمد علي باشا من أجل ثني روسيا عن القيام بذلك<sup>(46)</sup>.

ورغم ذلك، صرّح رئيس الوزراء الفرنسي الجديد المارشال جان دي ديو سول Jean-de-Dieu Soult (12مايو/ أيار 1839-1 مارس/ آذار 1840م) بأن تعاون الحكومة الفرنسية مع الحكومة البريطانية لا بد وأن يكون له أثره على حكومة النمسا، وليس هناك أمر جوهري له أهمية كالاتفاق التام بين فرنسا وبريطانيا، وأكد سول أنّ هناك اتفاقاً في الرأي بين الدولتين فيما يتعلق بموقف روسيا بالنسبة إلى إسطنبول<sup>(47)</sup>.

لذلك، أبدى ملك فرنسا لوي فيليب قناعاته مرة أخرى بضرورة إقناع السلطان بالتنازل لمحمد علي باشا عن بعض المطالب التي يقنع بها، وأنه من غير ذلك فإنّ المسائل ستزداد خطورة<sup>(48)</sup>، كما أبدى الملك مجدداً رفض فرنسا استعمال القوة من أجل إقناع محمد علي باشا بالتنازل عن مطالبه<sup>(49)</sup>.

أخبر السفير البريطاني في سان بطرسبرج الماركيز كلانريكارد The Marquess of Clanricarde (1838-1840م) بالمرستون في 28 سبتمبر/ أيلول 1839م، بأن المسألة المصرية أصبحت موضوع الساعة، وأن شعوراً بالعداء تجاه فرنسا قد أصبح مسيطراً على القيصر الروسي نيقولا الأول ورعيته، خاصة بعد اقتراح حكومة فرنسا إرسال الأسطول الفرنسي إلى إسطنبول، ولعل ما جعل هذا الشعور بالكراهية لفرنسا أكثر صراحة، هو معاداة فرنسا لروسيا، والخلاف في

(43) F. O. 27-564, Granville to Palmerston, Paris, 28 September 1838, No. 268.

(44) F. O. 27-564, Granville to Palmerston, Paris, 15 October 1838, No. 278.

(45) F. O. 65-253, Clanricarde to Palmerston, Moscow, 4 September 1839; F. O. 65-253, Clanricarde to Palmerston, Moscow, 28 September 1839, No. 106; F. O. 65-253, Clanricarde to Palmerston, Moscow, 4/16 September 1839, No. 104.

(46) F. O. 27-584, Granville to Palmerston, Paris, 15 July 1838, No. 269.

(47) F. O. 27-585, Bulwer to Palmerston, Paris, 13 September 1839.

(48) F. O. 27-586, Bulwer to Palmerston, Paris, 16 September 1839.

(49) F. O. 27-586, Bulwer to Palmerston, Paris, 27 September 1839, No. 76.

وجهات النظر بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية بشأن التدابير المُزمع اتخاذها للتعامل مع محمد علي باشا وسياساته<sup>(50)</sup>، الأمر الذي دفع روسيا للاستجابة للرغبات البريطانية إلى أقصى درجة ممكنة، من خلال التنسيق بشأن المسألة المصرية؛ وذلك أملاً في إضافة ثقل إلى الخلاف في وجهات النظر بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية، الأمر الذي من شأنه أن يحدّ من نفوذ الفرنسيين في الشرق، وهو ما تخشى روسيا تزايد<sup>(51)</sup>. وكان الاعتقاد السائد آنذاك أنه في حال تعاون الحكومتين البريطانية والروسية، وأصبح العمل العسكري أمراً ضرورياً من أجل حمل محمد علي باشا على تسوية نزاعه مع الدولة العثمانية، فسوف يوافق الإمبراطور الروسي نيقولا الأول على اقتراح بالمرستون بدخول البحرية البريطانية إلى مضائق الدولة العثمانية، شريطة ألا تكون فرنسا طرفاً في هذا العمل، وألا يُسمح لسفنها بدخول مضيق الدردنيل<sup>(52)</sup>.

لذلك، وفي ظل الموقف الروسي الايجابي من بريطانيا تجاه المسألة المصرية، أعلنت الأخيرة في منتصف أكتوبر/ تشرين الأول 1839م استغرابها للتناقض بين ما تعلنه فرنسا من الإخلاص للدولة العثمانية، وما تدعو إليه من توسع محمد علي باشا<sup>(53)</sup>، خصوصاً في ظل اتفاق القوى العظمى فيما يتعلق بالمحافظة على الدولة العثمانية، وموقف فرنسا التي لم تُقدّم على القيام بعمل إيجابي لمنعه من إملاء شروطه على السلطان<sup>(54)</sup>.

ورغم ذلك، حاول بالمرستون أمام هذا الوضع المُعقد إيجاد نوع من التفاهات مع فرنسا، من خلال البحث عن حلول وسطية لترصينتها، وذلك في رسالته إلى جرانفيل في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1839م؛ إذ أعلن لفرنسا أن الحكومة البريطانية عدلت عن قرارها الخاص بعدم منح محمد علي باشا أي منطقة سوى مصر، وأنها وافقت على منحه وراثة عكا، لكن وأمام إصرار فرنسا على مواقفها، فقد حملها بالمرستون مسؤولية التوتر السائد بين البلدين، بل وسحب عروضه التصالحية هذه، وتمسك بموقف حكومته السابق بضرورة استرداد الشام بأكمله إلى سيادة السلطان، كما اعتبر النهج الفرنسي في التعامل مع القوى الأوروبية الأخرى "مسألة خطيرة تعمل على استمرار انحلال وتقسيم الدولة العثمانية"، كما أشار إلى تواطؤ الحكومة الفرنسية مع محمد علي باشا بحثاً عن النفوذ وبعض الامتيازات الخاصة بها، واختتم بالمرستون رسالته إلى جرانفيل بالتعبير عن أسف حكومته الشديد لوجود مثل هذا الخلاف، واتساع هوته بين الحكومتين، رغم ما تحظى به المسألة من أهمية بالنسبة للقوى الأوروبية<sup>(55)</sup>.

### إصلاحات خط شريف جلاخانة 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1839م.

عملت بريطانيا على مواجهة الموقف الفرنسي الداعم لمحمد علي باشا والرافض للتعاون الجدي مع القوى الأوروبية، كما عملت من أجل مواجهة الموقف الروسي، الذي يحاول استغلال معاهدة هونكار إسكلة سي من أجل التدخل في الدولة العثمانية؛ لذلك دعمت بريطانيا جهود الإصلاحات العثمانية، التي من شأنها في حال إعلانها وتطبيقها أن تجعل الدولة العثمانية قادرة على تنفيذ التزاماتها ضد محمد علي باشا، الذي تدعمه فرنسا، والحد من الامتيازات التي حصلت عليها روسيا في معاهدة هونكار إسكلة سي، وبالفعل تمخضت هذه الجهود عن إصدار فرمان التنظيمات الخيرية المعروف باسم

(50) F. O. 65-242, Clanricarde to Palmerston, St. Petersburg, 28 September 1839, No. 106.

(51) F. O. 65-242, Clanricarde to Palmerston, St. Petersburg, 18 October 1839, No. 12.

(52) F. O. 65-242, Clanricarde to Palmerston, 25 October 1839, No. 114.

(53) F. O. 64-222, Russell to Palmerston, 16 October 1839, No. 222.

(54) F. O. 27-577, Foreign Office Granville, Paris, 29 October 1839, No. 348.

(55) F. O. 27-577, Foreign Office to Granville, 29 October 1839, Extract.

"خط شريف جلاخانه" Hatti Şerif Gülhane في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 1839م<sup>(56)</sup>، التي تُوصف بأنها "لائحة للحقوق"، أكدت ضرورة إيجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأملاكهم، ووجوب علانية المحاكمات ومطابقتها للوائح، إلى جانب إلغاء إجراءات مصادرة الأملاك، وضرورة إيجاد نظام ثابت للضرائب يحلّ محلّ نظام الالتزام، وضرورة توفير نظام ثابت للجندية، بحيث لا يستمر مدى الحياة، بل تُحدّد مدّتها بين أربع أو خمس سنوات<sup>(57)</sup>.

لم تكن إصلاحات الدولة العثمانية لتغيّر شيئاً على الأرض؛ إذ رأت الحكومة الروسية أن على فرنسا أن تكون على استعداد من أجل إرغام محمد علي باشا على قبول أي وضع تقرره القوى العظمى<sup>(58)</sup>. أمّا بالمرستون؛ فقد استمر في اتهام فرنسا بمؤازرة محمد علي باشا ومخالفة مبدأ الحفاظ على تكامل الدولة العثمانية، إلا أن رئيس الوزراء الفرنسي سول قام بتفنيد كل هذه التهم خلال لقائه مع سفير بريطانيا في باريس جرانفيل؛ إذ أوضح ما كان لفرنسا من ماضٍ في هذا السبيل، سواء بوقف تقدم محمد علي باشا عند منطقة "مرعش"، رغم أن السلطان كان هو المُعتدي، أو من خلال عمل سفراء بلاده مع بقية سفراء الدول الأوروبية الأخرى، وعبر سول عن اعتقاده بأن المخططات البريطانية وتدخل روسيا، هي التي ستضر بكيان الدولة العثمانية، مؤكداً أن المخطط الفرنسي ذو منفعة مزدوجة، فإلى جانب عدم مساسها بسيادة الدولة العثمانية؛ فإنها "ستحول دون قيام روسيا بإفساد توازن القوى في الشرق"<sup>(59)</sup>.

لم يحظ موقف سول بقبول بالمرستون، الذي أرسل إلى جرانفيل في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1839م، يعبر له عن عدم ارتياحه للسياسة الفرنسية تجاه الدولة العثمانية، على الرغم من تعاون الدول العظمى في سبيل الحفاظ على تكامل وسيادة الدولة العثمانية<sup>(60)</sup>.

كما عبّر مترنيخ عن استيائه مما تقوم به فرنسا حيال المسألة المصرية، وتساءل: "ماذا تريد فرنسا من مساعيها؟ هل تريد المحافظة على الدولة العثمانية كما قال ملك فرنسا ونقله سفيرها في فيينا عن حكومته؟". مؤكداً: "أنّ محمد علي باشا لن يجني شيئاً من ضعف الدولة العثمانية؛ لأنّ القوى العظمى ستقف ضد رغباته"<sup>(61)</sup>.

وفي ضوء موقف فرنسا المعلن بعدم تقديم أي مساعدة للدولة العثمانية أبدى بالمرستون مجدداً نيته من أجل التقارب قدر الإمكان مع روسيا واستبعاد فرنسا، خصوصاً بعد أن أعلن القيصر الروسي نيقولا الأول مجدداً عن رغبته بالتقارب مع بريطانيا، وهو الأمر الذي بعث على الارتياح لدى الحكومة البريطانية<sup>(62)</sup>، وهكذا بدأ بالمرستون يعمل لكسب ود روسيا من أجل الحيلولة دون قيام محمد علي باشا ببناء دولته في مصر والشام وشبه الجزيرة العربية، وكما لا تقع هذه الدولة تحت الحماية الفرنسية<sup>(63)</sup>.

(56) Hurewitz. *Diplomacy*, Vol. 1, p. 113-6; Shaw, Stanford J and Shaw, Ezel Kural. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Reform, Revolution and Republic, The Rise of Modern Turkey 1808-1975* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), Vol. II, p. 56.

(57) Firman and Hatti-Sherif by the Sultan, Relative to Privileges and Reforms in Turkey, 18 February 1856, in Hertslet, Edward. *The Map of Europe by Treaty, Showing the Various Political and Territorial Changes Which Have Taken Place Since the General Peace of 1814* (London: Butterworths, 1875), Vol. 2, No. 263, p. 1243-9; Ubicini, M. A and Courteille, Pavet de. *Etat Present de L'Empire Ottoman, Statistique, Gouvernement, Administration, Finances, Armee, Communautes Non Musulmanes, etc* (Paris: Librairie Militaire de J. Dumaine, 1876), pp. 235-54.

(58) F. O. 27-577, Granville to Palmerston, Paris, 8 November 1839.

(59) F. O. 27-587, Granville to Palmerston, 18 November 1839, Extract.

(60) F. O. 27-578, Forgien Office to Granville, 22 November 1839, Secret, Confidential.

(61) F. O. 27-278, Metternich La Conte Appony, Vienne, 19 November 1939.

(62) F. O. 27-578, Foreign Office to Granville, 22 November 1839, No. 371; F. O. 64-222, Hamilton to Palmerston, Berlin, 4 December 1839, No. 33.

(63) F. O. 27-578, Foreign Office to Granville, 10 December 1839, No. 394, Extract.

**التصعيد العسكري الفرنسي.**

أبلغ جرانفيل بالمرستون في 6 ديسمبر/ كانون الأول 1839م بأن رئيس الوزراء الفرنسي سول، أخبره بأنه لم تصله أخبار مهمة وجديدة بخصوص الموقف بين محمد علي باشا والسلطان، مؤكداً ضرورة إحلال السلام بينهما بإجراء المفاوضات "فقط"<sup>(64)</sup>، وهذا يعني بشكل واضح رفض فرنسا لأي عمل حربي أوروبي ضده، وكأجراء غير متوقع جمّدت فرنسا قطع أسطولها الاحتياطي في ميناء طولون، ممّا حدا بالحكومة البريطانية إلى الاستفسار من الحكومة الفرنسية عبر سفيرها جرانفيل، بخصوص مهمّة هذا الأسطول، وعمّا إذا كانت سفنه الثمانية الموجودة في ميناء طولون ستُضاف إلى السفن الفرنسية التسعة الأخرى المتواجدة شرق البحر المتوسط<sup>(65)</sup>.

كما أعلن وزير الخارجية الروسي كارل نسلرود Karl Nesselrode (1822-1856م) استياءه الشديد من رئيس الوزراء الفرنسي سول، الذي ألّمح إلى الوصاية، التي تمارسها روسيا على الدولة العثمانية، ومحاولتها فرض نفوذها على السلطان العثماني، كما أعرب عن احتجاجه على السياسة الفرنسية، التي تهدف إلى إضعاف التفوق الروسي أو القضاء عليه في شرق أوروبا، وأعلن نسلرود عن رغبته في استطلاع المواقف البريطانية بشأن المسألة المصرية، وكذلك رغبته في زيادة التعاون البريطاني مع روسيا، آملاً بتوسيع هوة الخلاف بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية<sup>(66)</sup>، وأكد نسلرود أنه لا يعترّم التشاور مع الحكومة الفرنسية بشأن المسألة المصرية في هذه الأونة<sup>(67)</sup>.

طلب جرانفيل من الحكومة الفرنسية توضيحات بشأن القوات البحرية الخاصة بها والقائمة في الموانئ الفرنسية، وخاصة في البحر المتوسط، وقد أبلغته الحكومة الفرنسية برغبتها في إبلاغ الحكومة البريطانية بكل ما يتعلق بتحركات سفنها<sup>(68)</sup>، وأكدت الحكومة الفرنسية أن سفنها أبحرت في طريقها إلى ميناء طولون فقط، وأن عدد السفن الفرنسية القائمة في البحر المتوسط لا يتجاوز 15 سفينة<sup>(69)</sup>، ورغم ذلك، اعترضت بريطانيا على زيادة هذه السفن إذا تجاوز عددها ما لدى الحكومة البريطانية؛ وذلك حتى لا يُترك لفرنسا سيادة البحار، وخصوصاً البحر المتوسط<sup>(70)</sup>.

عيّنت فرنسا آنذاك فرانسوا جيزو François Guizot (1840-1841م) سفيراً لفرنسا في لندن بدلاً من سيباستياني<sup>(71)</sup>، وتابع جيزو تعاضم المسألة المصرية بسبب الخلاف بين محمد علي باشا والدولة العثمانية، وتأثير ذلك في موقف الحكومات في أوروبا، مع تأكيد الحكومة الفرنسية الدائم بأنها هي "الدولة الوحيدة"، التي بقيت على حباها للسلطان، أما باقي الحكومات فأخذت موقفاً "محايداً"<sup>(72)</sup>. ولا يُعرف في الحقيقة مدى صحة هذا الأمر، إذا ما علمنا أن فرنسا كانت هي الدولة الأوروبية الوحيدة "تقريباً"، التي عَصَدت طموحات محمد علي باشا وأمانيه ضدّ السلطان.

**اتفاقية لندن 15 يوليو/ تموز 1840م.**

كان لدى العديد من الدول الأوروبية الرغبة في عقد مؤتمر دولي في لندن لحل المسألة المصرية، لذلك استدعى

(64) F. O. 27-589, Granville to Palmerston, Paris, 6 December 1839.

(65) F. O. 27-591, Foreign Office to Granville, 12 December 1839, No. 391.

(66) F. O. 65-260, Bloomfield to Palmerston, St. Petersburg, 29 December 1839, Private; F. O. 65-260,

Clanricarde to Palmerston, St. Petersburg, 14 January 1840, No. 4.

(67) F. O. 65-260, Clanricarde to Palmerston, Engelhardshof, 2 January 1840, No. 2. Confidential.

(68) F. O. 27-601, Granville to Palmerston, Paris, 13 January 1840.

(69) F. O. 27-601, Granville to Palmerston, Paris, 14 January 1840.

(70) F. O. 27-601, Granville to Palmerston, Paris, 15 January 1840, No. 22.

(71) F. O. 27-601, Granville to Palmerston, Paris, 7 February 1840, No. 47.

(72) F. O. 7-293, Metternich to de Newman, Vienna, 7 February 1840.

رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي الجديد أدولف ثيير Adolphe Thiers (1 مارس/ آذار 1840-29 أكتوبر/ تشرين الأول 1840م) سفير الدولة العثمانية في باريس نوري أفندي للاستفسار منه عما إذا كانت وصلته تعليمات من حكومته من أجل التوجه إلى لندن للمشاركة في المفاوضات المزمع عقدها هناك، ولا تذكر الوثيقة إذا ما كان نوري أفندي قد أجاب الحكومة الفرنسية، إلا أنه سرعان ما صرّح بعد رحيله من باريس إلى لندن أنه تلقى تفويضًا كاملاً من حكومته من أجل التوقيع على أية اتفاقية تقبل بها الدول المتحالفة في المؤتمر بخصوص المسألة المصرية<sup>(73)</sup>، التي كانت تهدف إجمالاً إلى إعطاء محمد علي باشا حق وراثته عرش مصر نظير انسحابه من الشام وإعادة الأسطول العثماني، الذي استسلم لقوات محمد علي باشا في الاسكندرية<sup>(74)</sup>.

أما بالمرستون فقد أبدى قناعته بأن فرنسا إنما تعمل لمصلحتها فقط؛ لذلك عمل من أجل عزلها دولياً، وتلقيها درساً قاسياً من خلال حرمانها من المشاركة في مؤتمر لندن، حتى لا تكون سبباً في نشوب حرب عامة في أوروبا؛ لأنه في حال استمرار فرنسا بالإصرار على مطالبها بشأن محمد علي باشا فإن روسيا سوف تطالب مجدداً بفرض سيطرتها على إستانبول والمضائق العثمانية، والنتيجة الحتمية لذلك؛ هو تقسيم الدولة العثمانية إلى دولتين، واحدة خاضعة لفرنسا يقودها محمد علي باشا، والثانية تابعة لروسيا بذريعة تدخلها وفق معاهدة هونكار إسكلة سي<sup>(75)</sup>. وهذا يوضح تماماً خشية بريطانيا على مصالحها، التي تتمثل في الإبقاء على استقلال وتكامل الدولة العثمانية.

انعقد مؤتمر لندن في نهاية الأمر برئاسة بالمرستون، بمشاركة بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا ومن غير دعوة فرنسا، ووُضع فيه الاتفاق، الذي وافقت عليه الدول المشاركة في 15 يوليو/ تموز 1840م<sup>(76)</sup>؛ إذ تقرر ما يأتي:

- 1 - إعادة ما احتله محمد علي باشا من أراضي الدولة العثمانية؛ على أن يحتفظ لنفسه بالجزء الجنوبي من الشام، مع عدم دخول مدينة عكا هذا التقسيم.
- 2 - أن يكون لبريطانيا حق الاتفاق مع النمسا في محاصرة ولايات الشام، ومساعدة كل من أراد من سكانها خلع طاعة المصريين والعودة إلى سيادة الدولة العثمانية.
- 3 - أن يكون لأساطيل بريطانيا وروسيا والنمسا حق دخول مضيق البوسفور لحماية إستانبول، إذا ما تقدّمت القوات المصرية نحوها.
- 4 - ألا يكون لأحد حق دخول مضيق البوسفور ما دامت إستانبول غير مهددة.
- 5 - يجب على الدول الموقعة أن تُصادق على الاتفاق في مدة لا تزيد على شهر، بحيث يكون هذا التصديق في لندن<sup>(77)</sup>.

كان من صعوبات تطبيق معاهدة لندن أنها وُقعت في ظل غياب مُطلق لفرنسا، وأن القوة وحدها ستكون الضرورية،

(73) F. O. 27-602, Granville to Palmerston, Paris, 27 March 1840, No. 133, Extract; F. O. 27-602, Granville to Palmerston, Paris, 13 April 1840.

(74) F. O. 65-258, Foreign Office to Clanricarde, 14 April 1840, No. 64; F. O. 7-288, Foreign Office to Beauvale, 8 April 1840, No. 46.

(75) Marriott, J. A. R. *The Eastern Question, A Historical Study in European Diplomacy* (Oxford: At The Clarendon Press, 1918), p. 240-1.

(76) Kinross, Lord. *The Ottoman Centuries, The Rise and Fall of the Turkish Empire* (New York: Morrow Quill Paperbacks, 1977), p. 470; Graves, P.P. *The Question of the Straits* (London: Ernest Benn, 1931), p. 112.

(77) Treaties (Political and Territorial) between Russia and Turkey 1774-1849, Convention (London) For the Pacification of the Levant: Austria, Great Britain, Prussia and Russia with the Ottoman Empire, 15 July 1840; Hurewitz. *Diplomacy*, Vol. I, pp.116-9; Kinross. *The Ottoman*, p. 470.

إذا لم يلتزم محمد علي باشا بأحكام الاتفاقية؛ لذلك أعلنت فرنسا عن رغبتها في استقلال الدولة العثمانية وعدم تجزئتها، وشاركت بريطانيا وجهة نظرها في ضرورة استعمال كل النفوذ الممكن لإعادة التوازن للقوى الأوروبية<sup>(78)</sup>، وقد يكون هذا الموقف نابغاً عن ازدياد النفوذ البريطاني عن النفوذ الفرنسي في الشام، وخصوصاً بعد انضمام الدروز والأمراء فيها إلى جانب بريطانيا وتفضيلهم نفوذها على النفوذ الفرنسي<sup>(79)</sup>.

كان ملك فرنسا لوي فيليب لا يزال يُخبر بريطانيا عن شعوره بالإساءة لأن حكومته لم تُدعِ للاشتراك في الاتفاقية الموقعة في لندن، مؤكداً في خطوة جديدة، بأن بلاده لن تستخدم القوة العسكرية لمقاومة الطرق التي سيتخذها الحلفاء لتنفيذ هذه الاتفاقية<sup>(80)</sup>، الأمر الذي استدعى حكومة بريطانيا إلى إبلاغه بمشاعرها تجاه هذه المظاهر الطيبة وسياسة السلام التي ينتهجها<sup>(81)</sup>.

إلا أن التصعيد سرعان ما عاد ليصبح سيد الموقف من جديد؛ إذ فتحت حكومة فرنسا اعتماداً مالياً كبيراً، وذكرت الصحف الفرنسية في 3 أغسطس/ آب 1840م أخباراً مثيرة عن اعتماد الحكومة الفرنسية 18 مليون و980 ألف فرنك فرنسي للأغراض العسكرية، كما حشدت سفن أسطولها، وزادت من حجم جيشها إلى 80 ألف جندي، مما شكل تصعيداً ملحوظاً في المواقف الفرنسية، وأثار هياجاً كبيراً في أوروبا<sup>(82)</sup>. لذلك يمكن القول إن فرنسا لم تكن لديها النية أبداً في خوض حرب ضد القوى الأوروبية من أجل محمد علي باشا أو مصالحتها في مصر؛ لأن ما كانت ستخسره فرنسا في هذه الحرب سيكون أكبر بكثير مما حققته من مكاسب، وبذلك يمكن تفهم الأمر على أن فرنسا من خلال تصعيدها العسكري كانت تتاور فقط من أجل الوصول لأفضل الشروط التي تضمن تحقيق مصالحها كدولة أوروبية مؤثرة.

أرسل السفير البريطاني في إستانبول فيسكونت بونسبني Viscount Ponsonby (1832-1841م) إلى بالمرستون في 3 سبتمبر/ أيلول 1840م، بأن القوى الأوروبية متفقة على كل شيء، وأنه شجع السلطان على العمل على أساس أن محمد علي باشا يرفض ما عرض عليه، وتحديث بونسبني لأول مرة عن فكرة عزل محمد علي باشا نهائياً عن حكم مصر<sup>(83)</sup>، في الوقت الذي عمل فيه الأخير من أجل الإفادة من الوقت؛ لتقوية مركزه السياسي بمساعدة فرنسا؛ أملاً أن تشهد الأيام انهيار عقد التحالف<sup>(84)</sup>؛ إلا أن الدول المتحالفة أبدت إصراراً على مقاومته، وصرحت وزارة الخارجية البريطانية بأنه في حال نزول القوات البريطانية على سواحل الشام فإن هذا لا يعني احتلالها؛ إذ إنها لا تقيم بها إلا باسم السلطان العثماني، كما أعربت عن شكها في إمكانية احتلال فرنسا منطقة إزمير إذا ما احتلت القوات البريطانية أي مكان على سواحل الشام<sup>(85)</sup>، إلا أن بريطانيا لم تكن متأكدة في الحقيقة من نوايا الحكومة الفرنسية، خصوصاً وأن التقارير البريطانية كانت لا تزال تؤكد وجود نشاط غير عادي للقوات المسلحة الفرنسية في ميناء طولون، كما أن الأوامر صدرت إلى سلاح البحرية الفرنسية ليكونوا على استعداد للرحيل خلال يومين إلى الشرق<sup>(86)</sup>.

(78) F. O. 27-613, Palmerston to M. de Bourquency, 22 July 1840.

(79) (Without Number), Richard Wood to Ponsonby, Beyrout, 24 July 1840, No. 167.

(80) F. O. 7-288, Foreign Office to Beauvale, 25 July 1840, No. 100; F. O. 27-604, Bulmer to Palmerston, Paris, 20 July 1840, No. 22.

(81) F. O. 27 – 604, Foreign Office to Bulmer, 20 July 1840.

(82) F. O. 27-604, Bulmer to J. Stanley, 30 July 1 August 1840; F. O. 27-605, Bulwer to Palmerston, 31 August 1840, No. 59.

(83) F. O. 78-396, Ponsonby to Palmerston, Therabia. 3 September 1840, No. 195.

(84) F. O. 78-396, Ponsonby to Palmerston, Therabia. 8 September 1840, No. 196.

(85) F. O. 7-289, Foreign Office to Beauvale, 9 September 1840, Confidential.

(86) F. O. 27-604, Granville to Palmerston, Paris, 17 August 1840, No. 250; F. O. 27-604, Granville to Palmerston, Paris, 14 August 1840.

أنكر رئيس الوزراء الفرنسي تيير تأييد حكومته لمحمد علي باشا، مؤكداً أن فرنسا لم تكن يوماً حليفاً له؛ ولكنها تريد أن تتال منه كل ما يمكن الوصول له من أجل الدولة العثمانية<sup>(87)</sup>، لكن تيير لم يلبث أن عدَّ اتفاقية لندن إذا ما نُفذت كما هي؛ فإن النتيجة هي الحرب لا محالة<sup>(88)</sup>. بينما دعت الصحيفة الفرنسية "سميرنا جازيت" Smyrna Gazette عبر محررها مسيو "دي شامب" De Schamps -وهي صحيفة تعمل جاهدة لخدمة السلطان العثماني- إلى ضرورة وضع معاهدة جديدة تقبلها جميع الأطراف<sup>(89)</sup>، وفي 22 سبتمبر/أيلول 1840م تحدث بالمرستون مجدداً عن مسألة توازن القوى بين الدول الأوروبية، وتأكيد فرنسا رغبتها في عدم الإخلال بذلك<sup>(90)</sup>.

أعرب الملك الفرنسي لوي فيليب مجدداً عن رغبته في دوام الصداقة بين فرنسا وبريطانيا، إلا أنه أكد صعوبة إخضاع محمد علي باشا في حال استمرار الأحوال على ما هي عليه<sup>(91)</sup>؛ لذلك اعتبرت بريطانيا في ظل هذا التصعيد أن دعم فرنسا لمحمد علي باشا سيُعد بمثابة مساعدة لأحد الرعايا ضد سلطانها، وأنه يقع على عاتق الدول الأوروبية مساعدة السلطان ضد هذا التابع المتمرد<sup>(92)</sup>.

نفثت الحكومة الفرنسية ما أُشيع في باريس بخصوص رغبتها في إرسال حملة عسكرية إلى البحر المتوسط، موضحة أن الأوامر صدرت إلى جميع قادة الجيش الفرنسي بأن يكونوا على أهبة الاستعداد وأن يجعلوا فرقتهم العسكرية في حالة حرب من غير التحرك الفعلي إلى شرق البحر المتوسط، بينما أكد الملك الفرنسي لوي فيليب أن فرنسا تقف موقف الدفاع دائماً وأنه لا صحة لهذه الإشاعات<sup>(93)</sup>، إلا أن هذه التصريحات لم تمنع آنذاك المخاوف من اندلاع الحرب، خصوصاً بعد حشد فرنسا جنودها وأسطولها<sup>(94)</sup>.

أما مترنيخ فكان يرى ضرورة العمل من أجل إقناع فرنسا بالأهداف الشريفة التي تستدعي تدخل القوى الأوروبية الأربعة، وأنه ليس لهذه القوى أية مطامع أو أهداف خاصة<sup>(95)</sup>؛ لذلك عملت هذه القوى وعلى رأسها النمسا بقيادة مترنيخ من أجل تقادي وقوع حرب دولية، ورأى مترنيخ صعوبة تحقيق السلام إذا ما تفرقت هذه القوى، وأعرب عن تقديره للثقة التي وضعتها الدول في النمسا، وأكد أن الاستعداد للحرب يحتاج إلى 20 مليون من الجنهات، كما دعا إلى ضرورة إيجاد موقف دفاعي ضد فرنسا<sup>(96)</sup>.

وبناء عليه، اجتمع رؤساء القوى الأوروبية العظمى الأربعة لإقرار السلام، ونوقش موقف الحكومة الفرنسية تجاه الحلفاء سواء في حال السلم أو الحرب<sup>(97)</sup>، وهو ما دعا بالمرستون إلى الطلب من جرانفيل عرض قرارات الدول العظمى الأربعة على ملك فرنسا لوي فيليب، ومنها: ضمان استقلال الدولة العثمانية وعدم تجزئتها، مع ضرورة إبلاغه بخطر الحالة، التي قد تؤدي إلى حرب أو تجعل من الصعب بقاء صلات الصداقة على ما هي عليه، إلى جانب إبلاغه اعتراض هذه الدول على عدم اشتراك فرنسا عملياً مع الدول الأربع من أجل إقرار السلام في الشرق، وأكد بالمرستون

(87) F. O. 27-605, Bulwer to Palmerston, Paris, 18 September 1840, Private, Confidential.

(88) F. O. 27-605, Bulwer to Palmerston, Paris, 18 September 1840, No. 93, Private, Confidential.

(89) F. O. 27-605, Bulwer to Palmerston, Paris, 18 September 1840, No. 90, Extract.

(90) F. O. 27-613, Foreign Office to Guizot, 22 September 1840.

(91) F. O. 27-605, Bulmer to Palmerston, Paris, 28 August 1840.

(92) F. O. 7-289, Foreign Office to Beauvale, 9 September 1840, No. 128, Confidential.

(93) F. O. 27-600, Bulmer to Palmerston, Paris, 14 September 1840.

(94) F. O. 27-605, Bulmer to Palmerston, Paris, 19 September 1840, No. 96.

(95) F. O. 7-291, Beauvalle to Palmerston, 25 September 1840, No. 126.

(96) F. O. 7-291, Beauvalle to Palmerston, 30 September. 1840, No. 131.

(97) F. O. 7-291, Metternich to Baron de Newman, 5 October 1840, Enclosures.

أن رغبة فرنسا في السلام ستكون حاضرة رغم كل ما حدث سابقاً بسبب حالتها المالية السيئة<sup>(98)</sup>. كما اقترح مترنيخ ضرورة اجتماع القوى الأربع، ومعهم مندوب من فرنسا للبحث فيما يمكن عمله، حتى لا تؤدي الشؤون القائمة في الشرق إلى وقوع حرب أوروبية عامة<sup>(99)</sup>، وأكد مترنيخ موقفه من أن فرنسا لا يهتمها الحياد إلا بمقدار ما تحققه من أهداف، وأنه إذا ما وقعت الحرب فإنه لا أمان لأية دولة في أوروبا إلا بالاتحاد التام بينها<sup>(100)</sup>، وهذا ما دفع مترنيخ للاستفسار مجدداً عن الأحوال داخل فرنسا وحركة التسليح فيها، مشيراً إلى الشعور السائد في أوروبا ضد قيام الحرب<sup>(101)</sup>.

وردت في ذلك الوقت معلومات لا شك في صحتها من قبل جرانفيل، بأن الأوامر صدرت من الحكومة الفرنسية إلى جميع فرق الأسطول الفرنسي، الذي كان راسياً على سواحل اليونان بالعودة إلى ميناء طولون<sup>(102)</sup>، وذلك في الوقت نفسه الذي وصلت فيه المعلومات عن إنزال القوى الأوروبية قواتها على ساحل البحر المتوسط بالقرب من بيروت، وقامت بعمليات عسكرية ناجحة على سواحل بلاد الشام ضد قوات محمد علي باشا، مما أدى إلى قيام المجالس العليا في فرنسا بالنظر في الطعنة التي أصابت "كبرياء وهيبة الأمة الفرنسية"، وكان هناك احتمال أكبر لتزايد دعوات الحرب فيها، رغم أن الرأي العام الفرنسي كان يرى أن فرنسا وحدها لا يمكنها الوقوف ضد جميع القوى الأوروبية وتهاجمها<sup>(103)</sup>، ورغم ذلك، استمرت وزارة الخارجية البريطانية في العمل من أجل مراقبة أنظمة التجنيد في فرنسا، والزيادات التي طرأت على عدد الجيش في السنوات الأخيرة<sup>(104)</sup>.

#### بداية إذعان فرنسا لقرارات مؤتمر لندن.

أكد ملك فرنسا نيته تشكيل حكومة فرنسية جديدة تكون مهمتها الاتفاق التام مع بريطانيا والقوى الأوروبية في شتى الأمور، وليس فقط في المسألة المصرية فحسب<sup>(105)</sup>، إلا أن هذه النية رافقها قيام فرنسا بحشد المزيد من جيوشها؛ إذ أرسل جرانفيل إلى بالمرستون مجدداً بخصوص زيادة عدد التجنيد في فرنسا وتضخم عدد الجيش؛ لذلك طلبت وزارة الخارجية البريطانية من جرانفيل جمع المعلومات اللازمة عن هذه القوات، وأنظمة تسليحها، ومن ثم إرسالها من غير تأخير<sup>(106)</sup>. وبناء عليه، أرسل جرانفيل بياناً بعدد القوات الفرنسية من عام 1837م حتى عام 1840م، إضافة إلى عدد القوات الفرنسية المتواجدة في الجزائر، وأوضح جرانفيل أن هذه القوات في ازدياد مستمر، خصوصاً بعد استبقاء الجنود في معسكراتهم بعد إتمام مدة تجنيدهم<sup>(107)</sup>.

وعليه، فقد أجرى جرانفيل محادثات مع الملك الفرنسي لوي فيليب بشأن استقالة تيير وحكومته، والخطوات التي يتخذها الملك من أجل إنشاء حكومة جديدة، إضافة إلى مناقشة زيادة الجيش الفرنسي، وقال جرانفيل في هذه المقابلة:

(98) F. O. 27-606, Foreign Office to Granville, 8 October 1840.

(99) F. O. 7-291, Beauvalle to Palmerston, 8 October 1840, No. 137.

(100) F. O. 7-291, Lord Beauvalle to Palmerston, 8 October 1840, No. 138.

(101) F. O. 7-291, Beauvalle to Palmerston, 14 October 1840, No. 146.

(102) F. O. 27-606, Granville to Palmerston, Paris, 12 October 1840, No. 279.

(103) F. O. 7-291, Beauvalle to Palmerston, 14 October 1840, No. 148; F. O. 7-291, Beauvalle to Palmerston, 8 October 1840, No. 137.

(104) F. O. 78-600, Foreign Office to Granville, 16 October 1840, No. 290.

(105) F. O. 27-600, Foreign Office to Granville, 27 October 1840, No. 306, Extract.

(106) F. O. 27-600, Foreign Office to Granville, 30 October 1840, No. 307.

(107) F. O. 27-606, Granville to Palmerston, Paris, 30 October 1840, No. 306; F. O. 27-606, Granville to Palmerston, Paris, 2 November 1840, No. 309.



إن هذه الزيادة سنقتضي زيادة أخرى في جيوش الدول الأوروبية الأخرى، مؤكداً للملك الفرنسي أنّ انتصارات الحلفاء أصبحت قريبة أكثر مما كان مُنتظراً، وأنّ الأهالي في الشام، إذا وجدوا أنّ حلفاء السلطان سيُخلّصونهم مما عدّه "تير" الحكم المصري، فمما لا شك فيه، أنهم لن يقبلوا معاهدة تجريبها القوات الأوروبية، وتفرض عليهم إعادة هذا "النير" مرة أخرى<sup>(108)</sup>.

شكل جان دي ديو سول حكومته مجدداً في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 1840م بدلاً من تيير، وعيّن فرانسوا جيزو وزيراً للخارجية (29 أكتوبر/ تشرين الأول 1840-24 فبراير/ شباط 1848م)، وعدّد العديد من المؤرخين أن هذه الحكومة جاءت بقرار من الملك من أجل أن تتعاطى بشكل أفضل مع القوى الأوروبية بخصوص المسألة المصرية؛ لذلك أعلن جيزو رغبته في التعاون مع بريطانيا وبقية القوى الأوروبية من أجل حل المسألة المصرية، مبيّناً أنه لا يرفض محاولة إقناع محمد علي باشا بقبول شروط مترنيخ لتسوية الصراع مع الدولة العثمانية وقبول قرارات مؤتمر لندن، إلا أن جرانفيل شكك في مسألة تخلي فرنسا عن محمد علي باشا إذا لم يقبل هذه الشروط، معتبراً أن هذا الأمر لا يمكن تصديقه<sup>(109)</sup>، ورغم ذلك كان واضحاً منذ البداية حجم الصعوبات التي ستلاقيها الحكومة الفرنسية الجديدة وخطورة الموقف إذا اتفقت الدول الأوروبية بشأن موضوع محمد علي باشا من غير اشتراك فرنسا معهم<sup>(110)</sup>.

#### الجهد الحربي الأوروبي لتصفية المسألة المصرية.

رست السفن الحربية لبريطانيا والنمسا والدولة العثمانية في ذلك الوقت في مواقع على سواحل فلسطين وأطلقوا نار مدفيعتهم على المواقع الحصينة لقوات إبراهيم باشا في عكا نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 1840، بل ونزلت فيها القوات من غير مقاومة، وبذلك سقطت عكا بشكل نهائي في يد قوات التحالف<sup>(111)</sup>، وسارت الترتيبات اللازمة لإنجاح العمليات العسكرية المطلوبة في الشام بعد ذلك بنجاح تام<sup>(112)</sup>، في ظل إصرار أوروبي على تنفيذ اتفاقية لندن إلى أقصى حد ممكن<sup>(113)</sup>.

بدأت القوات المصرية بإخلاء العديد من المدن الواحدة تلو الأخرى، بسبب الضربات القاسية التي وُجّهت لها من قبل قوات التحالف الأوروبي، وحلّت محلّها قوات بريطانية، لئسّلم بعد ذلك للقوات العثمانية من غير خسائر في الأرواح<sup>(114)</sup>، وعانت القوات المصرية المنسحبة من سوء الأوضاع، مخلفة وراءها عدد كبير من النساء والأطفال<sup>(115)</sup>، وكانت كل الدلائل تشير آنذاك إلى استمرار إبراهيم باشا في انسحابه من كل بلاد الشام عن طريق الصحراء إلى العريش<sup>(116)</sup>، في حين رست المزيد من السفن الحربية الأوروبية على سواحل الشام لمؤازرة السكان الثائرين، ودعم قوات

(108) F. O. 27-707, Granville to Palmerston, Paris, 26 October 1840.

(109) F. O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 16 November 1840, No. 331.

(110) F. O. 27-606, Granville to Palmerston, Paris, 2 November 1840, No. 308; F. O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 9 November 1840, No. 324.

(111) F. O. 78-417, Jochums to Ponsonby, Acre, 14 November 1840.

(112) F. O. 78-391, Foreign Office to Ponsonby, 9 November 1840.

(113) F. O. 65-262, Bloomfield to Palmerston, 11 November 1840.

(114) (Admiralty Office) A.D.M. 1-5503, Foreign Office to Charles Smith, 15 Nov. 1840, No. 989, Confidential.

(115) F. O. 78-426, Robert Stopford to R. More O' Ferrall, Beyrout, 18 November 1840, No. 142; F. O. 78-398, Ponsonby to Palmerston, 21 November 1840, No. 275; (Without Number), Fiott Barker to Richard Wood, Aleppo, 17 November 1840.

(116) F. O. 78-415, Richard Wood to Ponsonby, Beyrout, 11 December. 1840, Private.

التحالف ضد قوات محمد علي<sup>(117)</sup>.

كما ظهرت قطع من الأسطول البريطاني أمام ساحل الإسكندرية في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 1840م، وعرضت على محمد علي باشا اتفاقية لندن، التي تنصّ على انسحابه من الشام بشكل كامل، وأن يُعيد الأسطول العثماني إلى الدولة العثمانية؛ على أن يحصل على وراثة عرش مصر، وإن رفض، فإن ذلك سيكون سبباً لضرب الإسكندرية بالمدفعية<sup>(118)</sup>، فقبل محمد علي باشا بالتسليم، ووقع على الاتفاقية، شرط ضمان ولايته الوراثية على مصر، وهو الأمر الذي أكدته صحيفة مونيتير Monétaire، الأمر الذي رأى فيه جيزو تهديداً يُقوّض العلاقات بين البلدين<sup>(119)</sup>، لذلك ذكر جرانفيل أنّ هناك زيادة طرأت مجدداً على مصروفات الحكومة الفرنسية على الجيش الفرنسي، التي لا تقل عن 225 مليون فرنك فرنسي، وما رافق ذلك من زيادة عدد السفن الحربية من 130 إلى 190 سفينة<sup>(120)</sup>، وهو الأمر الذي أكدته صحيفة مونيتير الفرنسية، ممّا دفع القوى السياسية في بريطانيا إلى التساؤل عن سبب هذه الزيادة، على الرغم من إعلان الحكومة الفرنسية عدم زيادة الجيش عما كان عليه في الحكومة السابقة<sup>(121)</sup>، كما أثار الأمر الحكومة الروسية؛ إذ صرّح سفيرها الجديد في لندن فيليب فون برونو Philipp von Brunnow (1840-1854م) بأن روسيا تتفق مع حكومة بريطانيا في أن يكون حكم الشام للسلطان، وألا يُترك لمحمد علي باشا غير حكم مصر<sup>(122)</sup>.

وذكر جرانفيل لبالمرستون في 21 ديسمبر/ كانون الأول 1840م أنه أخبر الفرنسيين، إذا ما سُويت المسألة المصرية، فإنه لا داعي بعدها لزيادة الجيش الفرنسي، وكذلك زيادة الجيش البروسي، ولا بدّ من نشر مشاعر السلام بين القوى الأوروبية، وعدم إرهاب الناس بحمل أعباء لا داعي لها<sup>(123)</sup>، وزدّت الحكومة الفرنسية على جرانفيل بأن الاستعداد العسكري الفرنسي هو بمثابة عمل لمنع القراصنة في البحر المتوسط من الإضرار بفرنسا<sup>(124)</sup>.

### نهاية المسألة المصرية.

أخلى إبراهيم باشا الشام رسمياً وبشكل كامل في 29 ديسمبر/ كانون الأول 1840م<sup>(125)</sup>. وفي 14 يناير/ كانون الثاني 1841 أصدر السلطان فرمانه بتولية محمد علي باشا حكم مصر وراثياً<sup>(126)</sup>، وشكلت هذه الخطوة بداية حل المشكلة الطويلة والمعقدة بين السلطان وتابعه<sup>(127)</sup>.

أعلنت فرنسا اعتراضها على بعض النقاط، التي جاءت في اتفاقية لندن وأعلنت رغبتها في تغييرها، واستغسرت عن

(117) A.D.M. 1-5503, Stopford to R. More O'Ferrall, Beyrout, 22 November 1840, No. 144.

(118) F. O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 11 December 1840, No. 363.

(119) F. O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 11 December 1840, No. 363.

(120) F. O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 27 November 1840, No. 349; F. O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 30 November 1840, No. 351; F. O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 23 November 1840, No. 341.

(121) F. O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 23 November 1840, No. 341.

(122) F. O. 65-259, Foreign Office to Bloomfield, 26 November 184, No. 104.

(123) F. O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 21 December 1840, No. 373.

(124) F. O. 27-607, Granville to Palmerston, Paris, 25 December 1840, No. 382.

(125) F. O. 78-449, N. Moore to John Bidwell, Beyrout, 1 January 1841, Extract; F. O. 78-417, N.S. Wery to Ponsonby, Damascus, 14 January 1841, No. 1, Extract; F. O. 78-499, N.W. Wery to Bidwell, Damascus, 17 Jan 1841, Private, Extract; F. O. 78-499, N. Moore to Palmerston, Beyrout, 26 January 1841, No. 7, Extract.

(126) F. O. 7-298, Beauvale to Palmerston, 9 February 1841, No. 30; F. O. 7-298, Beauvale to Palmerston, 14 February 1841, No. 25.

(127) F. O. 7-301, Metternich to Esterhazy, Vienna, 14 January 1841.

الأسباب التي تدفع بريطانيا لاستيقاظ جنودها في عكا وبيروت بعد انسحاب القوات المصرية<sup>(128)</sup>، لكنّ هذا لم يُغيّر من الأمر شيئاً، وجرى تجاهل المطالب الفرنسية، ويبدو أن الرأي استقر لدى بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا على عودة مندوبيهم إلى الإسكندرية لمباشرة أعمالهم كالمعتاد كدليل على انتهاء الأزمة<sup>(129)</sup>، وساد الاعتقاد لدى الحكومة العثمانية آنذاك بأن استقرار الدولة العثمانية لا يمسه أيّ خطر من الداخل؛ ما لم تطرأ عليه أسباب خارجية دخيلة<sup>(130)</sup>، وهذا ما كان يخالف رأي الحكومة الفرنسية، التي كانت ترى وجود إمكانية لقيام الثورات في كثير من أجزاء الدولة العثمانية<sup>(131)</sup>.

### سوء العلاقة بين فرنسا ومحمد علي.

بعد انسحاب القوات المصرية من بلاد الشام وتطبيق قرارات مؤتمر لندن، كان هناك تزايد واضح للنفوذ الفرنسي في إستانبول<sup>(132)</sup>، وقد يعود ذلك في جزء منه إلى ثقل إرث العلاقات الفرنسية القديمة مع الدولة العثمانية، وتأثيرها فيها. أمّا فرنسا؛ فقد وجهت دعوة إلى حكومة بريطانيا تتعلق بضرورة خلع محمد علي باشا من منصبه، بل عرضت فرنسا الأسباب التي تستدعي القيام بهجوم عليه كإجراء وقائي للحفاظ على السلام وتوازن القوى في أوروبا، وأجابت حكومة بريطانيا على ذلك، بأن مسألة خلع محمد علي باشا وتولية خَلَفٍ له على عرش مصر هي من اختصاصات السلطان، وأنّ هذا الأمر من شأنه تحقيق استقلال السلطان في حكم دولته<sup>(133)</sup>.

بذلك يمكن القول إنّ موقف فرنسا شهد تطرفاً وانقلاباً على محمد علي باشا لم يكن معهوداً من قبل، وهي التي رفضت لسنوات طويلة القيام بأي عمل ضده، وخالفت وعادت جميع القوى الأوروبية المتحالفة من أجل ذلك، وقد يُفسر هذا الموقف بأن فرنسا شعرت بعد انتهاء المسألة المصرية بأن علاقات محمد علي باشا أصبحت علاقة وثيقة بالدولة العثمانية من جديد، إلى جانب تحسّن علاقاته بشكل ملحوظ مع بريطانيا، وهو الأمر الذي أشعر فرنسا بأن محمد علي باشا لم يعد يخدم مصالح فرنسا كما كان من قبل، إلى جانب تدهور الأحوال السياسية داخل فرنسا، من خلال تعدد الوزارات وتعاقبها، ممّا انعكس على سياستها الخارجية، إضافة إلى رغبة فرنسا في طي صفحة الماضي مع بريطانيا وخصوصاً بعد تصفية المسألة المصرية.

أمّا القيصر الروسي نيقولا الأول، فقد عبّر عن ارتياحه الشديد بشأن الأوضاع الجديدة الناشئة عن السلم الأوروبي، وأعرب عن أمله في ألا تظهر مشاكل جديدة تعكر صفو العلاقات بين سائر الدول الأوروبية، وأسف القيصر بشأن المقترحات الفرنسية السابقة الخاصة بعزل محمد علي باشا<sup>(134)</sup>، وذلك في ظلّ التحسّن المستمرّ في العلاقات بينه وبين السلطان<sup>(135)</sup>.

كان واضحاً الأثر الذي تركته المسألة المصرية على العلاقات الأوروبية؛ إذ اتفقت النمسا وبروسيا بالاتفاق على العمل، فيما إذا قام الفرنسيون بهجوم ما، لذلك جرى الحديث عن عدد الجنود الذين يمكن حشدهم من قبل الولايات

(128) F. O. 27-623, Granville to Palmerston, Paris, 8 March 1841, No. 85.

(129) F. O. 27-619, Foreign Office to Granville, 9 March 1841, No. 77.

(130) F. O. 27-620, Foreign Office to Bulwer, 14 June 1841, No. 79.

(131) F. O. 27-621, Foreign Office to Bulwer, 22 July 1841, No. 119.

(132) F. O. 78-449, N. Moore to Palmerston, Beyrout, 5 August 1841, No. 55.

(133) F. O. 65-267, Baron de Brunow to Count Nesselrode, London, 1 October 1841; F. O. 65-267, Baron de Brunow to Count Nesselrode, London, 13 October 1841.

(134) F. O. 65-272, Bloomfield to Earl of Aberdeen, St. Petersburg, 9 October 1841, No. 72.

(135) F. O. 78-439, Stratford Canning to Aberdeen, Vienna, 9 December 1841, No. 3, Extract.

الألمانية والنمساوية، في حال قيام فرنسا بالهجوم ضدّهما أو ضدّ إحدى الدول الأوربية<sup>(136)</sup>، والاختلاف في الرأي بين النمسا وبروسيا فيما يتعلق بالرد على فرنسا في موضوع التسليح؛ إذ ترى بروسيا ضرورة عدم الرد على فرنسا إلا بشيء واحد، ألا وهو تسليح بروسيا والإبقاء على جاهزيتها، في حين يرى مترنيخ أنه يجب القيام بالرد على فرنسا<sup>(137)</sup>. وكما يبدو فإن مترنيخ أبدى انشغالا بانعكاس المسألة المصرية على الموقف في أوروبا؛ إذ عبر عن رأيه في أن الخطر الوحيد في المستقبل يبرز في موقف فرنسا، الذي لم ينته إلى حال يؤدي بأوروبا إلى حالة من السلم، الأمر الذي قد يُوصِل إلى نتائج خطيرة<sup>(138)</sup>، كما رأى أن الخطر الحقيقي يكمن في فرنسا، وأن صمام الأمان عنده هو اتحاد ألمانيا، علماً أنه من الجنون أن تقدّم فرنسا على حرب مع جميع الدول الأوربية من غير أن تكون مهيأة لذلك<sup>(139)</sup>. ورغم كل تلك المخاوف من انعكاسات المسألة المصرية والخوف من ارتداداتها السياسية والعسكرية في أوروبا فإن هذه المسألة انتهت عملياً وبشكل كلي وفق مقررات مؤتمر لندن، ولم يكن بمقدور المناورات الفرنسية أن تقف في مواجهة التحالف الأوربي الذي كان عازماً على حل هذه المسألة.

### الخاتمة

كان واضحاً مدى تأثير المسألة المصرية على العلاقات الأوربية، ويظهر من هذه الدراسة ومن خلال وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة مدى اهتمام بريطانيا بمواكبة موقف فرنسا التي كانت قد اتخذت موقفاً داعماً لمحمد علي باشا من أجل تحقيق توجهاتها التوسعية في هذه المنطقة المهمة من العالم، ورغم أنّ فرنسا كانت تدعي رغبتها في الحفاظ على سلامة وتكامل الدولة العثمانية فإن الدراسة خلّصت إلى أن فرنسا لم تكن صادقة في نواياها تلك، وهو الأمر الذي عبّرت عنه من خلال تعضيد آمال وطموحات محمد علي باشا ورفضها المس به أو بجيشه، ومن خلال الفت في عضد القوى الأوربية وتحالفها ضده، ومن خلاله الضغط على الدولة العثمانية من أجل إقناعها بالتخلّي عن مناطق مهمة لصالح محمد علي باشا، وكذلك رفضها التعاون مع القوى الأوربية من أجل أي عمل عسكري أو حتى سياسي يهدف إلى الوقوف لصالح استقلال الدولة العثمانية. وخلصت الدراسة إلى أن فرنسا عجزت عن الوقوف ضدّ الدول الأوربية، التي أجمعت أمرها على التصدي للطموحات الفرنسية وطموحات محمد علي باشا، والوقوف لصالح السلطان وسيادة الدولة العثمانية، الأمر الذي كان من شأنه آنذاك أن يحافظ على توازن القوى في أوروبا. صحيح أنّ فرنسا حاولت أن تهدد بالحرب، إلى أن ذلك كان مجرد خطوة تكتيكية ومناورة محسوبة العواقب من أجل تحقيق شروط أفضل تحفظ لفرنسا هيبتها، لذلك يمكن القول إن فرنسا خسرت هذه الجولة من الصراع لصالح بقية الدول الأوربية.

(136) F. O. 7-291, Beauvalle to Palmerston, 2 December 1840, No. 184.

(137) F. O. 7-298, Beauvalle to Palmerston, 3 January 1841, No. 5.

(138) F. O. 7-298, Beauvalle to Palmerston, 17 April 1841, No. 74.

(139) F. O. 7-297, Foreign Office to Beauvalle, 4 May 1841, No. 9.

## France's Policy Towards the Egyptian Question in 1838-1840 A Study in the Light of Unpublished British Foreign Office Documents

*Yousef Hussein Yousef Omar\**

### ABSTRACT

The Egyptian Question (the relations of the Ottoman Empire with Egypt under Muhammad Ali Pasha) affected France's relations with the European countries and the Ottoman Empire and almost led to general war between them. To study the Egyptian Question this article uses a descriptive historical method that relies on unpublished British Foreign Office (F.O) documents. The article begins with the origins of the Egyptian Question in 1831 up to the second phase of the conflict between the Ottoman Empire and Muhammad Ali Pasha in 1838. The article then turns to the position of France regarding the attempts of Mohamed Ali Pasha to achieve independence from the Ottoman Empire and solutions to resolve that issue, France's position on the signing of the Commercial Convention of Balta-Liman on 16 August 1838, the Battle of Nizip on 24 June 1839, the declaration of reforms of the Hatti Şerif Gülhane on 3 November 1839, and the French military escalation and reasons for it up to the signing of the London Convention on 15 July 1840. This article also discusses the reasons why France rejected the decisions of the London Convention and later accepted them and the European military efforts that led to an end of the Egyptian Question.

**Keywords:** *French Foreign Relations in the 19th Century; Egyptian-Ottoman Relations in the 19th Century; Eastern Question; Mohammed Ali Pasha.*

\* History Department, Faculty of Arts and Human Sciences, Al-Aqsa University, Gaza, Palestine. Received on 27/8/2019 and accepted for publication on 28/1/2020.

## SOURCES AND REFERENCES

- Aksun, Ziya Nur. (1995), *Osmanli Tarihi, Osmanli Devleti'nin Tahlilli, Tenkidli Siyasi Tarih*, Istanbul: Ötüken Neşriyat A.Ş, Cilt.3.
- Aksun, Ziya Nur. (Translated) (1995), *Ottoman History, Analysis of the Ottoman Empire, Critical Political History*, Istanbul: Ötüken Publications. Vol.3.
- British Admiralty Office (A. D. M), Admiralty Office (A.D.M)*, Series. 1-5503, (Unpublished British Documents).
- British and Foreign State Papers 1832-1833, Foreign Office* (London: James Ridgway and Son, 1836), Vol. 20.
- British Public Record Office (P. R. O) Foreign Office (F. O)*, TURKEY (The Ottoman Empire), Series F.O. 78, RUSSIA, Series F.O. 65, PRUSSIA, (Germany), Series F.O. 64., AUSTRIA, Series F.O. 7., FRANCE, Series F.O. 27. In the Egyptian National Library and Archives, (Unpublished British Documents).
- Dodwell, Henry. (1931), *The Founder of Modern Egypt, A Study of Muhammad Ali*, Cambridge: At the University Press.
- Grant, J. A. and Temperley, Harold. (1948), *Europe in the Nineteenth and Twentieth Centuries 1789-1939*, London: Longmans, Green and Co.
- Graves, P.P. (1931), *The Question of the Straits*, London: Ernest Benn.
- Hertslet, Edward. (1875) , *The Map of Europe by Treaty, Showing the Various Political and Territorial Changes Which Have Taken Place Since the General Peace of 1814*, London: Butterworths.
- Hurewitz, J. C. (1956), *Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record 1535-1914*, New Jersey: Van Nostrand, Vol. I.
- Kinross, Lord. (1977), *The Ottoman Centuries, The Rise and Fall of the Turkish Empire*, New York: Morrow Quill Paperbacks.
- Marriott, J. A. R. (1918), *The Eastern Question, A Historical Study in European Diplomacy*, Oxford: At The Clarendon Press.
- Shaw, Stanford J and Shaw, Ezel Kural. (1977), *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Reform, Revolution and Republic, The Rise of Modern Turkey 1808-1975*, Cambridge: Cambridge University Press, Vol. II.
- Shillington, Kevin (ed). (2005), *Encyclopedia of African History*, New York: Fitzroy Dearborn, Vol. 1.
- Ubicini, M. A. and Courteille, Pavet de (1876). *Present State of the Ottoman Empire, Statistics, Government, Administration, Finances, Arms, Non-Muslim Communities, etc.* Paris: J. Dumaine Military Library.
- Ubicini, M. A, and Courteille, Pavet de. (1876), *Etat Present de L'Empire Ottoman, Statistique, Gouvernement, Administration, Finances, Arme, Communautes Non Musulmanes, etc.* Paris: Librairie Militaire de J. Dumaine.

### Treaties :

- (Political and Territorial) between Russia and Turkey 1774-1849, Convention (London) For the Pacification of the Levant: Austria, Great Britain, Prussia and Russia with the Ottoman Empire, 15 July 1840.